Security Policy Papers
أوراق السياسات الأمنية
https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp
ورقة تحليل سياسات أمنية

تغيُّر المناخ وتأثيره على الأمن في العالم العربي

Climate Change and Its Impact on Security in the Arab World

المخرجات الرئيسة

- يُعد تغير المناخ عاملاً مضاعفاً للتهديدات التي تزيد من حدة المخاطر الأمنية القائمة في الشرق الأوسط. فارتفاع درجات الحرارة، وتناقص الموارد المائية، وتكرار الظواهر الجوية المتطرفة، كلها عوامل تفاقم أوجه الضعف القائمة وتساهم في الاضطرابات الاجتماعية، والنزوح، والتوترات عبر الحدود، لا سيما في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات.
- تتفاوت آثار تغير المناخ في أنحاء المنطقة، وتهدد بتعميق التفاوتات الجيوسياسية. في حين أن بعض الدول الغنية بالموارد قد تكون لديها القدرة على التكيف، فإن دولًا أخرى ذات مرونة مؤسسية محدودة تواجه مخاطر أكبر تتعلق بانعدام الأمن الغذائي والمائي، مما يؤجج المنافسة ويزيد من عدم الاستقرار الإقليمي. هناك حاجة ماسة إلى استراتيجيات متكاملة للأمن المناخي من أجل بناء المرونة ومنع النزاعات.
- يتطلب على صانعي السياسات إعطاء الأولوية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في إطار التخطيط الأمني الوطني، وتعزيز التعاون الإقليمي، والاستثمار في الإدارة المستدامة للموارد من أجل التصدي للمخاطر المتزايدة التي يشكلها تغير المناخ.

1658-8886© 2025. SPP. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial License.
CrossMark

المستخلص

تقف منطقة الشرق الأوسط على حافة أزمة متعلقة بكل من المناخ والأمن. حيث تساهم بيئتها الجافة، واعتمادها على مصادر طبيعية مشتركة، علاوة على ما مر بها من أحداث تسببت في حالة من عدم الاستقرار السياسي بها في جعلها منطقة هشة على وجه الخصوص في مواجهة التأثيرات المتتالية لتغير المناخ. فنظرًا لندرة الموارد التي تتسبب في إشعال الاضطرابات الاجتماعية والتوترات الجغرافية السياسية المتعلقة بالمياه واليابسة، أصبحت منطقة الشرق الأوسط مثالاً واضحًا بكل ما تعنيه الكلمة لمدى تسبب عوامل الإجهاد البيئي في تفاقم عوامل الهشاشة القائمة. لذا، تدرس هذه الورقة البحثية العلاقة بين تغير المناخ والأمن، كما تستكشف مدى تسبب التحديات المتأثرة بالمناخ في تفاقم التحديات الأمنية والتوترات الجغرافية السياسية والنزاعات القائمة في بلدان محورية في منطقة الشرق الأوسط، مع بيان ارتباطها بالانعكاسات الأوسع نطاقًا على الاستقرار الإقليمي.

Abstract

The Middle East stands at the crossroads of a climate-security crisis. Its arid environment, reliance on shared natural resources, and history of political instability make it particularly vulnerable to the cascading effects of climate change. From resource scarcity fueling social unrest to geopolitical tensions over water and land, the region offers a stark illustration of how environmental stressors can exacerbate existing vulnerabilities. This paper examines the interconnectedness between climate change and security. It also explores how climate-induced challenges have amplified existing security challenges and geopolitical tensions and conflicts in key Middle Eastern countries, drawing connections to the broader implications for regional stability

مقدمة

تواجه بعض دول الشرق الأوسط توترات في الأمن الإقليمي. ويُعدُّ تغيُّر المناخ، مع انخفاض معدلات هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، وتزايد وتيرة الأحداث المناخية المتطرفة، عاملًا مضاعفًا للمخاطر؛ إذ يُفاقم التحديات الأمنيَّة القائمة، أو يوجد تحديات جديدة يمكن أن تُلمس آثارها داخل حدود الدول، أو عبر الحدود. ومع تناقص الموارد المائيَّة وتدهور الأمن الغذائي، تعاني المؤسسات الضعيفة هذه الأزمات؛ مما يدفع الأفراد إلى التنافس على الموارد، ويزيد من النزاعات، ويؤجِّج الخلافات، ويُسفر عن نزوح قسري بحثًا عن ظروف معيشية أفضل.

وقد أكدت تقارير علمية، مثل: تقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكوميَّة الدوليَّة المعنية بتغير المناخ، بما لا يدع مجالًا للشك، أن تغيُّر المناخ الناجم عن الأنشطة البشريَّة قد تسبَّب في ارتفاع درجة حرارة الأرض بأكثر من درجة مئوية واحدة مقارنةً بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومن المرجح أن يصل الارتفاع إلى 1.5 درجة مئوية خلال العقدين القادمين. كما أصبحت الظواهر الجوية المتطرفة؛ مثل: موجات الحر

والفيضانات والجفاف أكثر تواترًا وحدة منذ خمسينيات القرن الماضي (Delmotte & Others, 2021).

وتُظهر الدراسات العلميَّة أيضًا أن آثار تغيُّر المناخ ليست موحَّدة في مختلف أنحاء العالم؛ حيث يُعدُّ الشرق الأوسط من أكثر المناطق عرضةً لتداعيات تغيُّر المناخ. فالمنطقة تتسم بمناخ حار وجاف وشبه جاف، ومع تأثيرات تغيُّر المناخ، ترتفع درجات حرارتها بمعدل ضعف المعدل العالمي. ويُشكل تغيُّر المناخ عاملًا مضاعفًا للتحديات الطبيعية القائمة بالفعل؛ مثل: شح المياه، وغياب الأمن الغذائي، وارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر المناخية المتطرفة، ولا سيما العواصف الرملية والأعاصير المدارية. وتمتد آثار تغيُّر المناخ لتطول قطاعات متعددة، من الزراعة إلى الطاقة والبنية التحتية الحضرية.

تتنوع المشاهد البيئية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، بدءًا من دول تعاني من الحروب وعدم الاستقرار، إلى اقتصادات ناشئة وأخرى دول غنية بالموارد، تمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز. ومن المرجَّح أن تُفاقم آثار تغيُّر المناخ الفجوة بين الدول الغنية بالموارد وتلك الفقيرة؛ مما قد يفاقم من الإشكاليات البيئية والأمنية.

وتهدف هذه الورقة إلى دراسة العَلاقة بين تغيُّر المناخ والتحديات الأمنية في الشرق الأوسط. ومن خلال تقديم رؤى مستندة إلى الأدلة بشأن المخاطر الأمنية الناتجة عن تغيُّر المناخ، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤى تدعم صياغة إستراتيجيات للتخفيف من هذه المخاطر.

فهم العَلاقة بين المناخ والأمن

يشكل تغيُّر المناخ تهديدًا متصاعدًا للسلم والأمن العالميين. فالتأثيرات المتزايدة لتغيُّر المناخ، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة، والتغيُّرات في أنماط هطول الأمطار، وارتفاع مستويات سطح البحر، وازدياد حرارة المحيطات، وتكرار الظواهر المناخية المتطرفة وشدتها؛ لا تُفاقم فقط من مواطن الضعف القائمة؛ مثل: انعدام الأمن الغذائي والمائي وفقدان سبل العيش، بل تؤدي أيضًا إلى زيادة التنافس على الموارد الطبيعية المتناقصة، ووقوع موجات نزوح واسعة النطاق، وتصاعد التوترات، واندلاع النزاعات. إن فهم التحديات الأمنية الناتجة عن تغيُّر المناخ أمرٌ بالغ الأهمية، ولا سيما بالنسبة للدول الأكثر عرضة لتلك التأثيرات؛ مثل: دول الشرق الأوسط.

ومع أن الدراسات العلمية قد أثبتت بشكل قاطع للشك الآثار الفيزيائية لتغيُّر المناخ، فإن الدراسات المتعلقة بارتباطه بالمخاطر الأمنية لم تكن متَّسقة. إذ يرى البعض أن الأدلة على وجود علاقة سببية مباشرة لا تزال غير كافية؛ مما يجعل الجدل حول العَلاقة بين تغيُّر المناخ والأمن أمرًا غير محسوم. وتقرُّ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في أحدث تقاريرها التقييمية بهذا الغموض، حيث خلصت إلى أن لتغيُّر المناخ تأثيرًا أضعف نسبيًّا على التحديات الأمنية مقارنةً بالعوامل غير المناخية مثل النزاعات، غير أن تغير المناخ قد يزيد من ضعف الأمن في البيئات التي تعاني بالفعل التوترات الاجتماعية وضعف الحوكمة (Gilmore & Others, 2022).

بمعنى آخر، ومع أن العلاقة السببية بين تغيُّر المناخ والأمن لا تزال ضعيفة، فإن هناك أدلةً أوضح على العكس: فالمجتمعات التي ترزح تحت وطأة عدم الاستقرار والنزاع تواجه صعوبات كبيرة في التصدّي لتغيُّر المناخ، سواء في تقليص الانبعاثات، أو التكيُّف مع الظواهر المناخية المتطرفة، أو حماية الفئات الضعيفة.

ومن المفارقات أن هذا الجانب الحاسم من العَلاقة بين المناخ والأمن غالبًا ما يحظى باهتمام أقل في عمليات تصميم البرامج، وتخصيص التمويل المتعلِق بالمناخ، ووضع سياسات المساعدات. ومن ثمَّ، فقد تم إيلاء اهتمام أقل بهذا الجانب من العَلاقة بين الأمن والمناخ من حيث تطوير البرامج، وتخصيص التمويل المتعلق بالمناخ، وسياسات المساعدات (Schaar, 2024).

ومع أهمية الموضوع، لم يبدأ صانعو السياسات في دراسة العلاقة بين المناخ والأمن إلا منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فقد كانت المملكة المتحدة من أوائل الدول التي أثارت النقاش حول تغيُّر المناخ وارتباطه بالسلام والأمن الدوليين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام 2007، وتبعتها محاولة مماثلة من قبل ألمانيا في عام 2011 (Gong, 2022). أما في منطقة الشرق الأوسط، فقد كانت هناك جهود عربية سباقة في الدفع بملف أمن المناخ إلى الواجهة. منها، إعلان الإمارات العربية المتحدة في مارس 2023، إلى جانب مالطا وموزمبيق وسويسرا، عن مجموعة من التعهدات؛ لتعزيز الاستجابة العالميَّة لقضايا المناخ والسلم والأمن في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2023). واستضافتها لمؤتمر الأمم المتحدة لتغيُّر المناخ في دورته العشرين، في ديسمبر 2023، الذي أصدر إعلانًا حول المناخ، والإغاثة، والتعافي والسلام.

ونظرًا لعدم وجود تعريف شامل لمفهوم أمن المناخ، فإن هذه الورقة تتبنى التعريف الذي وضعه مختبر شمال غرب المحيط الهادئ الوطني الذي يُعرِّف أمن المناخ على أنه: «الآثار الفيزيائية أو الاقتصادية أو المجتمعية المرتبطة بتغيُّر المناخ، والتي تؤدي إلى تغييرات جوهرية في الاستقرار السياسي، والأمن البشري، أو البنية التحتية للأمن الوطني. كما يمكن أن يشكِّل ذلك ضغوطًا جيوسياسية واقتصادية واجتماعية؛ مثل: النزوح السكاني، والإرهاب، والركود الاقتصادي، والتأثير على البنية التحتية، والاضطرابات الاجتماعية».

تغيُّر المناخ والأمن في الشرق الأوسط: حلقة مفرغة

كثيرًا ما شكَّل الشرق الأوسط بؤرة للتقلبات وعدم الاستقرار لعقود طويلة، نتيجةً للنزاعات الداخلية، والتنافس على المستويات الإقليمية والدولية. وقد أدَّت الصراعات المستمرة؛ مثل: النزاع في سوريا (2011-2024)، واليمن (2014 - حتى الآن)، والسودان (إبريل 2023 - حتى الآن)، إلى جانب التوترات المتصاعدة بين قوى إقليمية؛ مثل: إيران وإسرائيل، إلى خلق بيئة إقليمية غير مستقرة بشكل كبير.

وعلى الرغم من أن تغيُّر المناخ ليس مرتبطًا بالأمن بشكل مباشر، فإنه قد يفاقم بصورة غير مباشرة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية البشرية القائمة، كما يؤدي دورًا خفيًّا في نشوء تحديات جديدة. فالشرق الأوسط، الذي يتميز بمناخ جاف وشبه جاف ونمو سكاني سريع، يواجه أصلًا ندرة حادة في الموارد، من بينها شُحُّ المياه، وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة، وتدهور الغطاء النباتي. ويزيد تغيُّر المناخ من حدة هذه الأزمات من خلال ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط الأمطار، وارتفاع مستويات البحار، وتزايد حرارة المحيطات، وتكرار الظواهر المناخية المتطرفة وشدتها.

وتشهد المنطقة ارتفاعًا مقلِقًا في درجات الحرارة، إذ ارتفعت بمعدل 1.5 درجة مئوية، أي ضعف المعدل العالمي البالغ 0.7 درجة مئوية (RICCAR Arab Climate Change Assessment Report- Executive Summary, 2017). وتشير موجات الحر غير المسبوقة،

مثل: تسجيل 54 درجة مئوية في الكويت عام 2016 و53.9 درجة في البصرة، العراق في نفس الأسبوع، إلى خطورة الوضع. كما أصبحت أنماط هطول الأمطار أكثر اضطرابًا، بينما ازدادت الكوارث المناخية؛ مثل: الجفاف والفيضانات والأعاصير (Azour & Duenwald, 2022). وتسبَّبت أحداث مناخية متطرفة بارزة؛ مثل: الأعاصير جونو (2007)، وشابالا (2015)، وشاهين (2021) في دمار واسع، خصوصًا في المناطق الساحلية؛ حيث يقطن جزء كبير من سكان المنطقة (Evan & Camargo, 2011; Deshpande et al., 2021; Al-Manji, Mitchell, & Ruheili, 2021). كما يهدد ارتفاع منسوب مياه البحر، جنبًا إلى جنب مع تحمّض المحيطات، مصائد الأسماك وقدرة المجتمعات الساحلية على الصمود (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA] et al., 2017).

وتُعدُّ ندرة المياه من أخطر التهديدات الأمنية المرتبطة بالمناخ في الشرق الأوسط. فالمنطقة لا تملك سوى 1٪ من موارد المياه العذبة المتجدِّدة في العالم، وتُصنف على أنها المنطقة ذات الإجهاد المائي الأعلى عالميًّا. وقد حذَّر إسماعيل سراج الدين، نائب رئيس البنك الدولي السابق، منذ عام 2009 قائلًا: «حروب القرن الحادي والعشرين ستكون حول المياه ما لم نغيِّر طريقة إدارتنا لها». وتشكل الموارد المائية العابرة للحدود، التي تعتمد عليها عدة دول في المنطقة، تحديًا إداريًّا معقَّدًا، وتُعدُّ سببًا متزايدًا للتوترات الجيوسياسية.

وتُعدُّ الدول ذات الدخل المنخفض، والضعيفة، والمتأثرة بالصراعات في الشرق الأوسط الأكثر عرضةً لمخاطر أمن المناخ. ويُتوقَّع أن تواجه هذه الدول، التي تعاني عدم الاستقرار السياسي وضعف القدرة على الصمود، التأثيرات الأشد والأكثر إلحاحًا. وسوف يُسبِّب التنافس على الموارد النادرة، خصوصًا المياه والأراضي الزراعية، تأجيج التوترات القائمة وإيجاد نقاط توتر جديدة للنزاع، سواء على المستوى الوطني أو العابر للحدود.

وباختصار، يؤدي تغيُّر المناخ دورًا خفيًّا كمحرك رئيس للضغوط المتعلِقة بالهجرة. فعلى سبيل المثال، تتعرض سبل العيش الزراعية، ولا سيما في المناطق الريفية التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة، إلى تهديدات ناتجة عن عوامل مناخية؛ مثل: ارتفاع درجات الحرارة، وفترات الجفاف الطويلة، والظروف الجوية غير المتوقعة. ومع تزايد شح المياه، يزداد التنافس على ما تبقى من الموارد، ويُجبر الناس في كثير من الأحيان على النزوح بحثًا عن ظروف معيشية أكثر استقرارًا. ويؤدي هذ التدهور التدريجي للبيئة إلى تعميق الأزمات الاقتصادية القائمة؛ مما يجعل تغيُّر المناخ محفِّزًا صامتًا، لكنه فعَّال لحركات الهجرة، ولا سيما في المناطق التي تشهد أصلًا نزاعات. وبذلك، يُضيف تغيُّر المناخ بُعدًا جديدًا من النزوح المرتبط بالمناخ إلى مشهد النزوح الناتج عن الصراعات والمعقَّد أصلًا.

نقاط التوتر في أمن المناخ في الشرق الأوسط

يُعدُّ الشرق الأوسط مثالًا واضحًا على الترابط العميق بين تغيُّر المناخ، وندرة الموارد، والنزاعات. فمن سوريا واليمن إلى العراق والأردن، أدَّت الضغوط البيئية إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية والجيوسياسية؛ مما يُهدِّد الاستقرار الهش في المنطقة. وعلى الرغم من أن تغيُّر المناخ ليس السبب الوحيد في الاضطرابات أو التوترات، فإنه يُشكّل عاملًا مضاعفًا يزيد من هشاشة الأوضاع القائمة، ويُسرِّع من وتيرة الانزلاق نحو الصراع.

الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن تغيُّر المناخ

سوريا تبرز الأزمة السورية كمثال على كيفية تداخل الضغوط المناخية مع فشل الحوكمة السابقة؛ مما أدَّى إلى إشعال فتيل الاضطرابات الاجتماعية. بين عامي 2006 و2010، فقد شهدت البلاد موجة جفاف طويلة الأمد دمَّرت سبل العيش الزراعية، ولا سيما في شمال سوريا؛ مما أدَّى إلى خسائر واسعة في المحاصيل الزراعية، ونزوح أعداد كبيرة من سكان الريف. وقد أدَّى تدفق هؤلاء إلى المدن، التي كانت تعاني أصلًا ضعفًا في البنية التحتية والخدمات، إلى تفاقم التوترات الاجتماعية التي أسهمت في اندلاع ثورة عام 2011 (Gleick, 2014). ومع ذلك، تشير مروى داودي في كتابها "أصول الصراع السوري: تغيُّر المناخ والأمن الإنساني» إلى أن هذه الضغوط المناخية ترافقت مع سوء الحوكمة، والفساد، وسوء إدارة الموارد (Daoudy, 2020). فقد أهملت الحكومة السورية السابقة المجتمعات الريفية، وطبَّقت سياسات غير عادلة لتوزيع الموارد؛ مما عمَّق انعدام الثقة بين الشعب والنظام، وزاد من ضعف السكان أمام الضغوط المناخية. وبذلك، وعلى الرغم من أهمية الضغوط البيئية، فإنها عملت كمحفِّزات ضمن سياق أوسع من الإخفاقات الحكومية.

اليمن تُعدُّ اليمن واحدة من أكثر الدول معاناة من ندرة المياه في العالم، وتُجسِّد العلاقة العميقة بين شُح الموارد وعدم الاستقرار الاجتماعي. حتى قبل اندلاع الصراع في عام 2009، كانت ٪70 من النزاعات في اليمن مرتبطةً بالتنافس على موارد المياه. وبحلول عام 2009، انخفض نصيب الفرد السنوي من المياه إلى 100 متر مكعب فقط، وهو أقل بكثير من خط الفقر المائي العالمي البالغ 1000 متر مكعب (Glass, 2010). وفي عام 2023، تراجع هذا الرقم أكثر ليصل إلى 83 مترًا مكعبًا فقط؛ مما يعكس حجم الأزمة المائية الحرجة (Food and Agriculture Organization [FAO], 2023). وقد أسهمت عمليات استخراج المياه الجوفية غير المنظمة، والاستخدام المفرط لها، في تفاقم الأزمة، مهددةً الإنتاج الزراعي، وهو القطاع الذي يعتمد عليه ٪74 من السكان في سبل عيشهم، ويوظف ٪54 من القوى العاملة المحلية (Thamer, Ali, & Al-Aghbari, 2023). وتشير التقديرات إلى أنه حتى في غياب تأثيرات الاحتباس الحراري، فإن المياه الجوفية في اليمن قد تنضب بحلول عام 2040؛ مما قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة تصل إلى ٪40. وقد أسهم هذا الشُحُّ في ترسيخ الانقسامات، وأجَّج الحرب الأهلية؛ حيث تتنافس المجتمعات على الموارد المائية المتضائلة في بلد يمزِّقه أصلًا النزاع القبلي والطائفي والسياسي.

التوترات الجيوسياسية الناتجة عن تغيُّر المناخ

العراق يُعدُّ حوض دجلة والفرات في العراق إحدى نقاط التوتر الجيوسياسي في المنطقة (Kibaroglu, 2021). فقد أدَّت عمليات بناء السدود عند المنابع من قِبل تركيا إلى تقليص كميات المياه المتدفقة إلى العراق، مما تسبَّب في ضغط شديد على الزراعة والمستوطنات البشرية في المناطق الواقعة في مجرى النهر. وعلى الصعيد الداخلي، زاد التنافس على السيطرة على المناطق الغنية بالنفط من حدة النزاع بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، كما فاقمت الانقسامات الطائفية والعرقية من صعوبة توزيع الموارد (Ipek, 2017). ويزيد تغيُّر المناخ من تعقيد الأوضاع، من خلال تقليل معدلات هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، مما يُعمِّق التوترات القائمة حول مصادر المياه. وتُظهر هذه القوى

المحركة كيف يمكن للتغيرات البيئية أن تؤدي إلى تصعيد النزاعات الداخلية وعبر الحدود، ومن ثمَّ زعزعة استقرار منطقة تعاني أصلًا الهشاشة.

حوض النيل

يُعدُّ حوض نهر النيل في شرق إفريقيا مثالًا بالغ الأهمية على كيفية مساهمة تغيُّر المناخ في تفاقم النزاعات المائية العابرة للحدود. وعلى مدار معظم القرن العشرين، كان نهر النيل -الذي يمتد لمسافة تقارب 6,700 كيلومتر ويمر عبر إحدى عشرة دولة في شرق إفريقيا: رواندا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنزانيا، كينيا، أوغندا، إريتريا، إثيوبيا، السودان، مصر، جنوب السودان- مسرحًا للتوترات السياسية، ولا سيما بين الدول الثلاث الرئيسة الواقعة على ضفافه: إثيوبيا، والسودان، ومصر. وقد أدَّى مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير، القادر على تخزين 74 مليار متر مكعب من المياه، وهو ما يعادل إجمالي الحصص السنوية لكل من مصر والسودان من مياه النيل، إلى تصاعد التوتر مع الدولتين اللتين تعتمدان بشكل كبير على النيل في الزراعة ومياه الشرب. ومن المتوقع أن يؤدي تغيُّر المناخ إلى تغيُّرات في حجم المياه، وأنماط الجريان في نظام نهر النيل؛ مما سيزيد من تعقيد التأثيرات الناتجة عن تشغيل السد. ويمكن أن تؤدي هذه التغيُّرات إلى نقص في المياه، وانخفاض في الإنتاج الغذائي، وزيادة في معدلات الفقر في كل من مصر والسودان؛ مما قد يُنذر باندلاع حرب مياه في المنطقة.

النزوح البشري

يُعزى النزوح البشري في الشرق الأوسط إلى تداخل معقَّد بين النزاعات، والاضطرابات الاقتصادية، والتحديات المناخية المتزايدة. وبينما لا تزال النزاعات تمثل الدافع الأساسي للنزوح الجماعي، تؤدي الهجرة الاقتصادية دورًا موازيًا في حركة السكان. فقد أدَّت حركة السكان في هذه المناطق، سواء بسبب الحرب أو شح الموارد أو الكوارث البيئية، إلى ضغوط هائلة على الدول المستضيفة والمجتمعات المحلية.

وقد شهدت منطقة بلاد الشام، على وجه الخصوص، موجات نزوح كبيرة؛ نتيجة الصراعات في سوريا والعراق، وأخيرًا الحرب بين إسرائيل وحزب الله. وتكافح كل من لبنان والأردن، اللتين تستضيفان أعدادًا كبيرة من اللاجئين، من أجل تلبية احتياجات هذه الفئات في ظل ضغط متزايد على مواردهما. ففي لبنان -حيث ينقسم الحكم على أسس طائفية- أدَّى تدفق اللاجئين إلى تفاقم مشكلات مستمرة؛ مثل: نقص المياه، وانقطاع الكهرباء، وسوء إدارة النفايات. وقد زادت الحرب الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله، التي اندلعت في أكتوبر 2023، من تعقيد أزمة النزوح في لبنان؛ حيث أُجبر أكثر من مليون شخص على النزوح داخليًا، ولا سيما من المناطق الجنوبية وضواحي بيروت التي تأثرت بشدة من جراء الأعمال العدائية (UNDP, 2024). وبينما فرَّ كثيرون عبر الحدود إلى سوريا والعراق، عاد آخرون، ومنهم بعض اللاجئين السوريين في لبنان، إلى سوريا بحثًا عن الأمان؛ مما أضاف مزيدًا من التعقيد إلى القوى المحركة ذات الصلة باللاجئين والهشة أصلًا؛ حيث تواجه الدول المضيفة ودول المنشأ تحديات متزايدة في إدارة حركة السكان وتوزيع الموارد.

ويُشكل النزاع في سوريا (2011-2024) واحدًا من أخطر أزمات النزوح في التاريخ الحديث، إذ فرَّ أكثر من 5.6 مليون سوري خارج البلاد خلال هذه الفترة.

واستضافت الدول المجاورة؛ مثل: لبنان والأردن وتركيا والعراق الأعداد الكبيرة من اللاجئين. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن لبنان، الذي يبلغ عدد سكانه نحو 6 ملايين نسمة، يستضيف أكثر من مليون لاجئ سوري (Ali, 2023). وقد فرضت حركات اللجوء هذه ضغوطًا إضافية على البنية التحتية والموارد، وأثقلت كاهل الخدمات العامة والموارد الطبيعية، ولا سيما أنظمة إمدادات المياه في الدول المستضيفة. وفي بعض الحالات، تسبَّبت هذه التعقيدات في ظهور أنماط من الهجرة العكسية؛ إذ أجبرت النزاعات في سوريا والعراق ملايين الأشخاص إلى النزوح إلى مناطق أكثر أمانًا داخل بلدانهم (Baylouny, 2020).

وشهد العراق بدوره نزوحًا داخليًّا وعبر الحدود، خاصةً بعد ظهور تنظيم داعش وما تبعه من اضطرابات إقليمية. فبين عامي 2014 و2017، أدَّت المعارك في شمال العراق، ولا سيما في مناطق الموصل وكركوك، إلى فرار أعداد كبيرة إلى إقليم كردستان (Higel, 2016). وقد شكَّل هذا النزوح عبئًا إضافيًّا على حكومة الإقليم، التي واجهت صعوبات في توفير الخدمات لكل من السكان الأصليين والنازحين. ولا يزال العراق يواجه تحديات مرتبطة بالنزوح الناتج عن النزاعات الداخلية المستمرة وشح الموارد، حيث أصبحت إدارة المياه قضية محورية.

وقد زادت الحرب الأخيرة التي اندلعت في أكتوبر 2023 من تعقيد الأوضاع؛ حيث تسبَّبت في نزوح أكثر من مليون شخص داخليًّا، أو عبر الحدود إلى سوريا والعراق، كما دمرت نحو 7٪ من البنية التحتية الزراعية في لبنان. وواجه الأردن تحديات مماثلة، خاصةً في إدارة موارده المائية وتوفير الخدمات لكل من مواطنيه وأكثر من 650,000 لاجئ سوري مسجل داخل أراضيه.

أما السودان، فيمثل حالة مختلفة، ولكنها لا تقل تعقيدًا؛ إذ يُعزى النزوح إلى مزيج من النزاعات والتحديات البيئية. فعلى الرغم من أن تسوية نزاع دارفور شهدت عودة العديد من النازحين إلى ديارهم، فإن السنوات الأخيرة شهدت موجات جديدة من النزوح ناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والظواهر المناخية القاسية. فقد أدَّت موجات الجفاف والفيضانات المتكررة إلى تعطيل الأنشطة الزراعية والرعوية التقليدية؛ مما تسبَّب في نشوب صراعات حول استخدام الأراضي (Gari, 2018). وفي حين أن الكوارث السريعة؛ مثل: الفيضانات غالبًا ما تؤدي إلى نزوح مؤقت؛ حيث يعود السكان المتضررون لإعادة البناء (Selby & Daoust, n.d.)، فإن تكرارها تسبَّب في نزوح طويل الأمد؛ حيث تجد الأسر صعوبة في التعافي، وتُجبر على التحول إلى أنماط معيشية غير زراعية. وقد أدَّى اندلاع القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في إبريل 2023 إلى تفاقم هذه الأوضاع، وتسبَّب في تصاعد موجات النزوح القسري (UNOCHA, 2024). وبحلول أكتوبر 2024، قُدِّر عدد النازحين داخليًّا في السودان بـ 10.9 مليون شخص، منهم 8.1 مليون نزحوا بعد إبريل 2023 فقط. ويُظهر هذا الرقم الكارثي مدى تفاقم الأزمة الإنسانية؛ نتيجة اقتران النزاع بالضغوط البيئية.

استجابات الشرق الأوسط لأمن المناخ

في حين لم تتم بعد بلورة مفهوم أمن المناخ بشكل كامل أو دمجه في الأطر السياسية عبر منطقة الشرق الأوسط، فإن التعامل مع التأثيرات المادية لتغير المناخ ليس بالأمر الجديد على المنطقة. فقد تم استخدام إستراتيجيات تكيُّف وتخفيف متعددة منذ زمن بعيد،

بما في ذلك بناء السدود لمكافحة الجفاف، وتحسين ممارسات الري، وتطوير الاستزراع المائي؛ لضمان الأمن الغذائي، وتحلية مياه البحر لتوفير المياه العذبة، إضافة إلى الاستخدام الواسع لأجهزة التكييف لمواجهة ارتفاع درجات الحرارة. ومع ذلك، وباستثناء الكويت والأردن، لم تقم أي دولة في الشرق الأوسط بوضع خطة تكيُّف وطنية رسمية. وبالرغم من ذلك، فإن هناك إدراكًا متزايدًا وإرادة سياسية متنامية لتعزيز جهود التكيف المناخي على المستوى الإقليمي. وقد استضافت المنطقة مؤتمرات دولية بارزة حول المناخ؛ مما يعكس التزامها المتزايد بالعمل المناخي. فقد استضافت خمس مؤتمرات للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، وهي: المؤتمر السابع والثاني والعشرون في المغرب، والمؤتمر الثامن عشر في قطر، والمؤتمر السابع والعشرون في مصر، والمؤتمر الثامن والعشرون في دولة الإمارات العربية المتحدة. علاوة على ذلك، استضافت دبي أول أسبوع مناخي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مارس 2022، تلتها الرياض في أكتوبر 2023. وفي عام 2024، استضافت المملكة العربية السعودية أيضًا المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وقد أدركت حكومات المنطقة بشكل متزايد أن تغير المناخ والقضايا البيئية تمثلان محاور رئيسة للتعاون. وتدل على هذا الالتزام عدة مبادرات ومنظمات، من بينها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية التي أنشأت فرقة العمل الإقليمية المعنية بتغير المناخ عام 1979. كما أنشأ مجلس التعاون الخليجي اللجنة المعنية بتغيُّر المناخ بموجب اللوائح العامة للبيئة في دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي 1994 و1997، في حين أطلقت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن برنامجًا للتكيف مع تغيُّر المناخ عام 1995 لمواجهة التحديات البيئية في البحر الأحمر وخليج عدن. أما على صعيد المبادرات الحديثة، فقد أطلقت المملكة العربية السعودية في عام 2021 مبادرة الشرق الأوسط الأخضر؛ بهدف تعزيز جهود التخفيف والتكيف الإقليمية، متضمنةً تقنيات؛ مثل: استمطار السحب، وتطوير مصائد الأسماك المستدامة.

ومن المجالات التي تحظى باهتمام متزايد في المنطقة، حوكمة المياه الإقليمية والتعاون بشأنها. فقد تم إنشاء عدد من الأطر الإقليمية ودون الإقليمية لمعالجة تحديات الأمن المائي. ففي عام 2009، أنشأت جامعة الدول العربية المجلس الوزاري العربي للمياه لتعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال. كما أنشأ مجلس التعاون الخليجي في عام 1985 اللجنة الوزارية للتعاون في مجال المياه والكهرباء للإشراف على إدارة الموارد المائية، وصياغة الأطر التنظيمية، وبناء القدرات. وفي عام 2016، اعتمد المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي الإستراتيجية الموحَّدة للمياه وخطة التنفيذ للفترة من 2016-2035. ومن المبادرات الأخرى المهمة: لجنة الموارد المائية التي تأسست عام 1995 تحت مظلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، ومركز أبحاث تحلية المياه في الشرق الأوسط الذي أُنشئ عام 1996 كجزء من عملية السلام في الشرق الأوسط لتعزيز البحث والتدريب والتعاون في مجال المياه العابرة للحدود. وتُظهر هذه المبادرات إدراك القادة الإقليميين المتزايد للتحديات المناخية، رغم أن هذه القضايا طالما كانت تحجبها أولويات أمنية واقتصادية أكثر إلحاحًا.

ومع التقدم المحرز، لا تزال هناك عدة تحديات تعرقل عملية دمج أمن المناخ بشكل فعَّال في منطقة الشرق الأوسط. إذ تركز معظم السياسات المناخية بشكل أساسي على معالجة التأثيرات البيئية، في حين تتجاهل الأبعاد الأمنية لتغير المناخ. كما أن المبادرات المناخية تُنفَّذ غالبًا على المستوى الداخلي؛ مما يعكس اختلاف الأولويات الوطنية، بدلًا من تعزيز نهج إقليمي موحَّد. وعلى الرغم من توسُّع بعض الأطر الأمنية الإقليمية؛ مثل: الإطار الأمني الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي، فإن الفهم المحدود للعَلاقة بين المناخ والأمن يزيد من تعقيد الوضع؛ حيث غالبًا ما يخفق صانعو السياسات في إدراك الروابط المتداخلة بين تغير المناخ والتهديدات الأمنية.

ولا تزال العديد من جهود التعاون البيئي ضعيفة التنسيق، ونادرًا ما تُترجم إلى تنفيذ فعلي. إذ تفتقر المبادرات المناخية الإقليمية في الغالب إلى الشمولية والأطر المؤسسية طويلة الأمد؛ مما يؤدي إلى جهود مجزأة لا تشمل جميع الدول المعنية. وتُفاقِم الاضطرابات السياسية، وبطء الاندماج الإقليمي، وغياب مجموعة عمل مخصَّصة لأمن المناخ من الطابع المؤقت والعشوائي للمبادرات الحالية. ومع تنامي الوعي بالمخاطر المناخية في المنطقة، لا يزال تحويل هذا الوعي إلى إجراءات منسقة وطويلة الأجل يمثل تحديًا كبيرًا. كما أن معالجة هذه الثغرات تتطلب أطرًا مؤسسية أقوى، ودمجًا أعمق بين السياسات المناخية والسياسات الأمنية، إلى جانب إقامة تعاون إقليمي مستدام.

الخاتمة

تُعدُّ منطقة الشرق الأوسط مثالًا واضحًا على الترابط الوثيق بين تغيُّر المناخ، وشحّ الموارد، والأمن. فمن سوريا واليمن مرورًا بالعراق والأردن، أدَّت الضغوط البيئية إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية والجيوسياسية؛ مما يهدِّد الاستقرار الهش في المنطقة. وقد بينت هذه الورقة أن تغيُّر المناخ ليس السبب الوحيد للاضطرابات أو التوتر، لكنه يؤدي دورًا مضاعف القوة، حيث يُفاقم نقاط الضعف القائمة، ويسرِّع وتيرة الاضطرابات الاجتماعية، والصراعات، والهجرة، والإرهاب. ورغم تنامي الوعي بالمخاطر المناخية، فإن الفهم المحدود للعَلاقة بين المناخ والأمن في المنطقة يعوق صُنَّاع السياسات عن اتخاذ إجراءات فعَّالة تميز العَلاقة المتداخلة بين تغيُّر المناخ والتهديدات الأمنية.

التوصيات التنفيذية لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن والمناخ

- تعزيز البحث العلمي وزيادة الوعي وفهم العَلاقة بين المناخ والأمن. يُعدُّ تحسين الفهم الإقليمي للعَلاقة بين تغيُّر المناخ والأمن شرطًا أساسيًّا لمعالجة التحديات الأمنية المتعلِقة بالمناخ. ويجب أن تستهدف جهود بناء القدرات كلًّا من صُنّاع القرار، والجهات الأمنية، وخبراء المناخ؛ بهدف بناء جسور تعاون تسهم في صياغة سياسات متكاملة.
- تطوير حلول مناخية وبناء القدرة على الصمود، مع دمج الاعتبارات الأمنية. يُعدُّ تعزيز الحلول المناخية والتكيّف ضرورة للحدِّ من تصاعد التحديات الأمنية المرتبِطة بالمناخ. ومع ذلك، ونظرًا للتحديات الخطيرة التي يفرضها تغير المناخ، فإنه من الضروري أن تعالج

إستراتيجيات العمل المناخي بشكل صريح المخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ، لضمان أن تكون الاستجابات شاملة، وتتجاوز الآثار البيولوجية-الفيزيائية لتشمل الأبعاد الجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

• تعزيز التعاون المناخي عبر الحدود وعلى المستوى الإقليمي. يتم تنفيذ معظم الحلول المناخية ضمن الحدود الوطنية، في حين أن التحديات المناخية بطبيعتها تتجاوز تلك الحدود. ومن ثمَّ، فإنه من الضروري تعزيز التعاون البيئي الإقليمي الذي يتخطى الحدود الوطنية، ويتعدى الحوار إلى تنفيذ فعلي للمبادرات المناخية المشتركة. وفي هذا السياق، من الضروري التأكد من شمولية المبادرات الإقليمية لكافة الدول المعنية في المنطقة، لتفادي التشتت وضمان عدم استثناء أي دولة من جهود العمل المناخي الجماعي.

• دمج العَلاقة بين المناخ والأمن في الأطر الأمنية الإقليمية. ينبغي عدم التعامل مع المخاطر المناخية كقضايا أمنية معزولة، بل كعناصر أساسية ضمن التخطيط الأمني الإقليمي. ويُستحسن دمج أمن المناخ في الاتفاقيات الأمنية القائمة والناشئة، مثل: الإطار الأمني الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي.

• إنشاء نقطة اتصال إقليمية مخصصة للتعاون في مجال أمن المناخ لضمان استدامة التعاون المناخي الإقليمي يجب إنشاء مجموعة عمل أو نقطة اتصال إقليمية مخصصة لتنسيق المبادرات المرتبطة بأمن المناخ. ومن شأن ذلك أن يسهم في استدامة الجهود، وضمان توافقها الإستراتيجي، والحد من العشوائية وردود الفعل المؤقتة التي تطغى على المبادرات الحاليَّة.

المراجع

Ali, A. (2023). Disaggregating Jordan's Syrian Refugee Response: The 'Many Hands' of the Jordanian State. Mediterranean Politics, 28(2), 178-201.

Al-Manji, S., Mitchell, G., & Ruheili, A. A. (2021). Arabian Sea Tropical Cyclones: A Spatio-Temporal Analysis in Support of Natural Hazard Risk Appraisal in Oman. In R. S. Meena (Ed.), Agrometeorology (IntechOpen, London).

Anne Marie Baylouny. (2020). When Blame Backfires: Syrian Refugees and Citizen Grievances in Jordan and Lebanon. Cornell University Press.

Aysegul Kibaroglu. (2021). Building a Regime for the Waters of the Euphrates-Tigris River Basin. Brill.

COP 28 Declaration on Climate, Relief, Recovery and Peace. Retrieved from https://www.cop28.com/en/cop28declaration-on-climate-relief-recoveryand-peace

Daoudy, M. (2020). The Origins of the Syrian Conflict: Climate Change and Human Security. Cambridge University Press.

Deshpande, M., Singh, V.K., Ganadhi, M.K., et al. (2021). Changing status of tropical cyclones over the north Indian Ocean. Climate Dynamics, 57, 3545-3567. https:// doi.org/10.1007/s00382-021-05880-z

Elizabeth Gilmore, Halvard Buhaug, & Helen Adams. (2022, April 11). What Next for Climate Security? Implications From IPCC

East and Central Asia Face Crippling Climate Losses. https://blogs.imf. org/2022/03/30/ without-adaptationmiddle-east-and-central-asia-facecrippling-climate-losses/

Ipek, P. (2017). Oil and Intra-State Conflict in Iraq and Syria: Sub-State Actors and Challenges for Turkey's Energy Security. Middle Eastern Studies, 53(3), 406–419.

Jan Selby & Gabrielle Daoust. Rapid Evidence Assessment on the Impacts of Climate Change on Migration Patterns.

Jihad Azour & Christoph Duenwald. (2022).

Without Adaptation, Middle East and Central Asia Face Crippling Climate Losses. IMF Blog. https://blogs.imf. org/2022/03/30/without-adaptationmiddle-east-and-central-asia-facecrippling-climate-losses/

Johan Schaar. (2024). Conflict Heightens

Climate Risk: The case of Sudan. Insight, Middle East Institute, National University of Singapore. https://mei.nus.edu.sg/ wpcontent/uploads/2024/11/Insights-312. pdf

Lina Gong. (2022). IP22051 | Climate Security in the Asia-Pacific and Its Relevance for Singapore. Commentary, RSiS, S. Rajaratnam School of International

Studies. Nanyang Technological University, Singapore.

Masson-Delmotte, V., Zhai, P., Pirani, A., Connors, S.L., Péan, C., Berger, S., et al. (Eds.). (2021). IPCC, 2021: Climate Change 2021: The Physical Science

Working Group II 6th Assessment Report. New Security Beat (Wilson Center). https:// www.newsecuritybeat.org/2022/04/ climate-security-implications-ipccworking-group-ii-6th-assessment-report/ Evan, A. T., & Camargo, S. J. (2011). A Climatology of Arabian Sea Cyclonic Storms. Journal of Climate.

Food and Agriculture Organization (FAO). (2023, May 22). Yemen Receives New Funds to Face Ongoing Food Crisis. https://www. fao.org/ countryprofiles/news-archive/ detail-news/ en/c/1679651/

Gari, H. (2018, August). Land Tenure and Conflict in Sudan. https://www.academia. edu/37223635/Land_Tenure_and_Conflict_ in_ Sudan

Glass, A. J. (2010). The Water Crisis in Yemen: Causes, Consequences and Solutions.

Global Majority (e-journal, American University), 1(1), 17–30. https://www. american.edu/cas/economics/ejournal/ upload/glass_accessible.pdf

Gleick, P. H. (2014). Water, Drought, Climate Change, and Conflict in Syria. Weather, Climate, and Society, 6(3), 331–340.

Hala Elhefnawy. (2025). Trading Climate (in) Security and Prospects of War in the Nile Basin.

Higel, L. (2016). Iraq's Displacement Crisis: Security and Protection. Minority Rights Group.

IMF Blog (Azour, J. & Duenwald, C.). (2022, March 30). Without Adaptation, Middle

Commission for Western Asia (ESCWA) et al. (2017). RICCAR Arab Climate Change Assessment Report – Executive Summary (Beirut, 2017) E/ESCWA/SDPD/2017/RICCAR/Summary.

Statement of Joint Pledges Related to Climate, Peace and Security. https://uaeun.org/app/uploads/2023/03/CPS-Joint-Pledges.pdf

UNDP. (2024, October). Economic and Social Consequences of the Escalating Hostilities in Lebanon – Rapid Appraisal.

UNOCHA. (2024, October 1). Humanitarian Update. https://www.unocha.org/publications/report/sudan/sudanhumanitarian-update-1-october-2024

Basis. Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge University Press.

M. A. Thamer, A. Ali, & I. Al-Aghbari. (2023, May 16). Agriculture and Yemen's Economy.

Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/sada/2023/05/agriculture-and-yemenseconomy?lang=en

Pacific Northwest National Laboratory (PNNL). Climate Security-Anticipating

Climate Change Impacts on National Security. https://www.pnnl.gov/climatesecurity

RICCAR – United Nations Economic and Social

Received 11 Mar. 2025; accepted 23 Apr. 2025; available online 24 Sep. 2025

Security Research Center
Naif Arab University for Security Sciences
Riyadh, Saudi Arabia

مركز البحوث الأمنية
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
الرياض، المملكة العربية السعودية

Keywords:
climate change, climate security, geopolitical tensions, resource scarcity, Middle East

الكلمات المفتاحية:
تغير المناخ، أمن المناخ، التوترات الجيوسياسية، ندرة الموارد، الشرق الأوسط

Production and hosting by NAUSS

Email:SRCenter@nauss.edu.sa
doi: 10.26735/SEIY4545